

تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر

Evaluation of agriculture and rural development policies in Algeria

بوزيان فتيحة جامعة الجزائر 3 fati_bouziane@hotmail.fr

شبايكي حفيط مليكة جامعة الجزائر 3 malika@chebaiki.com

Abstract

This paper is considered as an evaluation of the agricultural policies and rural development implemented in Algeria the daw of the 21st century; by tackling the content of the PNDAR and PRAR, the current five-years plan, than evaluating the results that have been achieved through the main indicators of: the agricultural area, the workforce, and the production. By relying on the descriptive method, we came up with the conclusion that positive results have been realized by adopting these policies; However, these results did not live up to the goals and budget allocated to them because of several obstacles that are primarily: the reliance on rained agriculture, the use of the traditional harvesting methods, the agricultural support those who don't deserve it, and not building valuable chains for agriculture.

Key words: Evaluate agriculture, rural development, renovation, agricultural land, and agricultural production.

ملخص

تهدف من خلال هذا المقال لتقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية التي طبقتها الجزائر مطلع القرن 21، من خلال التطرق لفحوى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والمخطط الخماسي الحالي، ثم تقييم النتائج التي تم تحقيقها من خلال مؤشرات أهمها: المساحة الزراعية، اليد العاملة، الانتاج. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلنا إلى أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من خلال هذه السياسات، لكن هذه النتائج لم ترق إلى مستوى الأهداف والميزانية الممنوحة لها، بسبب عدة عراقيل، أهمها الاعتماد على الفلاحة المطرية، استخدام طرق تقليدية للحصد، ذهاب الدعم لغير مستحقه، وعزوف الشباب عن العمل الفلاحي، وعدم بناء سلاسل القيمة للفلاحة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الفلاحة، التنمية الريفية، التجديد، المساحة الزراعية، الانتاج الزراعي.

تاريخ الاستلام 2018/02/04 تاريخ قبول النشر 2018/02/12

مقدمة:

تعتبر الفلاحة قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لعدة أسباب، فاقتماديا يعتبر القطاع الأولي الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، وتوفر الغذاء يعتبر عامل استقرار للمجتمع، ومن جهة أخرى يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجنب التبعية الغذائية للخارج، هذه الأخيرة التي يمكن من خلالها التدخل في سيادة الدول وفي اتخاذ القرار بها باستعمال الغذاء كوسيلة ضغط عليها. لهذا عملت العديد من الدول على إحاطة القطاع الفلاحي باهتمام خاص مقارنة ببقية القطاعات من خلال وضع سياسات وبرامج لتطويره ومن خلال توفير الدعم اللازم له.

والجزائر كغيرها من الدول حذت نفس الحذو وعملت على تطوير القطاع الفلاحي وزيادة مساهمته في التنمية الشاملة للبلاد، حيث مع دخول الألفية الجديدة وتحسن الوضعية المالية للبلاد، تم وضع مجموعة من البرامج والمخططات، والتي منحت لها ميزانية مالية معتبرة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها. وسنحاول من خلال هذه الورقة تقييم القطاع الفلاحي من خلال هذه البرامج وتحليل نتائجها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والدور الذي يمكن أن يلعبه في زيادة التنمية في الجزائر، خاصة مع أزمة انخفاض أسعار البترول، التي تستوجب البحث عن قطاعات أخرى يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر يملك عديد المؤهلات التي تؤهله إلى قيادة قاطرة التنمية.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مجمل السياسات والبرامج التي تخص قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وعلى الأهداف التي تصبو إليها.
- تحليل نتائج هذه السياسات ومقارنتها بالأهداف التي وضعت لأجل بلوغها؛
- الوقوف على أهم المحددات التي تعيق تطور قطاع الفلاحة في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا الوصف في عرض مختلف السياسات والبرامج التي تخص الفلاحة والتنمية الريفية. أما التحليل فكان لأجل تحليل نتائج هذه السياسات والتعليق عليها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت القطاع الفلاحي والسياسات التي طبقت خلاله، اقتصرتها على ثلاثة دراسات تناولت تقييم سياسات هذا القطاع:

دراسة (Bouri Chaouki, les politiques de développement agricole. Le cas de l'Algérie -Impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique-, thèse de doctorat, département de sciences commerciales, université

d'Oran, 2011): ركزت هذه الدراسة على تقييم أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على التنمية الاقتصادية، وتوصلت إلى أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حقق نتائج معتبرة فيما يخص زيادة المساحة الزراعية، زيادة الانتاج الزراعي، وخلق مناصب الشغل، وزيادة عدد المستثمرات الفلاحية. رغم أن الدعم المالي الذي حظي به قليل إذا قورن بالدعم المالي للقطاع الفلاحي في الدول الاوربية، وبنسبة سكان الريف. ثم إن هذا الدعم لم يوجه للمستثمرات الفلاحية فقط، بل أيضا للتنمية الريفية، مكافحة التصحر، التشجير، إنعاش السهوب، حماية الأحواض المائية والسدود، تطوير الري واقتصاد الماء. وقد أضافت الدراسة أن عدد الفلاحين في انخفاض مستمر، كما أن معظمهم تجاوز سن 50، لهذا يجب العمل على إدماج الشباب في القطاع الفلاحي.

دراسة (فريد عبدة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 20، سبتمبر 2016): تناولت هذه الدراسة مختلف السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تعددت التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين الأرض والفلاح فيما يتعلق بالأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، مما أدى إلى تعقيد الوضعية العقارية، وعدم الاستقرار والاطمئنان لدى المستفيدين، وهو ما أثر في التنمية الفلاحية، وقد توصل الباحث إلى أن الإشكال ليس في السياسات الموضوعة وإنما في إجراءات تطبيقها، وأوصى بإقامة علاقة قانونية دائمة للملكية بين المستثمر والأرض، مع ضرورة وجود عدالة في توزيع الأراضي الفلاحية.

دراسة (سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة نقدية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين(2)، كانون الثاني 2017): حيث تم من خلال هذا المقال تشخيص واقع الإصلاحات الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي خلال عشرية كاملة مطلع الألفية الثالثة وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات والسياسات التي

بوزيان فتيحة وشبايكي حفيظ مليكة

انتهجتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة في سبيل ارساء دعائم الأمن الغذائي لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث ظلت الفاتورة الغذائية مرتفعة ولم يتمكن الانتاج المحلي من تلبية الاحتياجات الغذائية إلا في حدود 70% فقط، مما يستوجب إعادة النظر في جوهر هذه الإصلاحات والبرامج.

الاشكالية:

بداية من سنة 2000 ومع الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر موازاة مع البحبوحة المالية، أولت الجزائر اهتمام خاصا لتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال سياسات ومخططات على مدار الخماسيات الأربعة، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مروراً بالتجديد الفلاحي والريفي، وصولاً إلى مخطط الفلاحة 2019. بغية تطوير هذا القطاع وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ومنه، في ظل هذه الظروف الموفرة من استقرار واهتمام حكومي وبحبوحة مالية، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفقت سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق أهدافها؟

هيكل الدراسة:

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تناول المحاور التالية:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- برنامج التجديد الفلاحي والريفي.
- تقييم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017.
- الأهداف المسطرة آفاق 2019.

I. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضاً، من خلال تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقراً لتحسين وضعيتهم المعيشية، خاصة في المناطق الداخلية في الجبال والهضاب العليا والجنوب، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خصخصة الدولة للقطاع الفلاحي. ويهدف المخطط أساساً إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية. كما يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية

الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين،¹ وهذا من خلال مجموعة من البرامج شملت كل القطر الوطني ومست كل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية وهي:

- برنامج تطوير تكثيف فروع الانتاج الفلاحي؛
- برنامج تكثيف أنظمة الانتاج؛
- البرنامج الوطني للتشجير (تشجير مفيد واقتصادي) وهدفه المحافظة على الطاقة الغابية للبلد وتوسيعها، لا سيما التشجير المفيد (الأشجار المثمرة)؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي انطلق في سنة 1998، بهدف توسيع الأراضي الفلاحية المنتجة وتمت مواصلته من خلال هذا المخطط؛
- برنامج الحماية والحفاظ على المراعي السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج تطوير الزراعة الصحراوية (تأهيل الواحات، استصلاح المحيطات، الاستصلاح الكبير).²

هذه البرامج تحتم بثلاثة انشغالات رئيسية هي: تطوير الانتاج الفلاحي والانتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (تربة، ماء)، وزيادة المساحة الزراعية.

عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نهاية المرحلة الأولى من تطبيقه (2000-2004)، ومن بين الأهداف التي كان يصبو إليها المخطط، علاوة على ضمان الأمن الغذائي، تحسين الانتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، إنشاء مناصب شغل، استصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية، وهي تمثل أهم مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.³ حيث:

- سمحت مراقبة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛
- ازدياد المساحة الصالحة للزراعة حيث تم استصلاح 478379 هكتار، وفي مجال تنمية القدرات الانتاجية وتوسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم بـ 49000 هكتار؛
- في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية بـ 108700 هكتار وهي تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية؛
- في مجال التشغيل تم انشاء 822187 منصب شغل، غير أن حوالي 45% من العمال هم دائمين.

إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق هذا المخطط يعرقلها ضعف الموارد المائية، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، إن المجهودات التي

يبدؤها القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتباره عاملاً أساسياً في رفع مستوى المردودية الفلاحية.

وبهدف مواصلة ما بدأ به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف، وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014.

II. برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 تم وضع برنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يضم أسساً وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال. ومن الأهداف التي ترمي لها هذه السياسة تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري التقي، كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي، بمنح استغلال الأراضي التابعة للأُملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز، بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة 2008، والذي يحدد المعالم والإطار العام للفلاحة الوطنية، بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد.

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث ركائز متكاملة هي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج دعم القدرات البشرية والدعم التقني وإطار تحفيزي. حيث جاءت بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل. وهي تسعى إلى:

- ترقية فلاحية قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئياً وناجحة اقتصادياً، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الانتاج؛
- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنوع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة المشاشة والتهemis والاقصاء، والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم، وتقليص التفاوت والاختلالات.⁴

ولأجل تحقيق أهداف التجديد الفلاحي والريفي، تم إشراك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض،...). حيث تطبق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، حسب كل قسم، والتي من بينها:

- برنامج تكثيف الانتاج: الذي يهدف خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق انتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح.
- البرنامج المتخصص (البذور والشتلات): الذي يسعى إلى ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة، وإفادة الفلاحين بها، إضافة إلى ضمان مخزون الأمان عن طريق انشاء احتياطات استراتيجية منها.
- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: ويعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.
- برامج أخرى: تتمثل في: برنامج انتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف انتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية وتطوير انتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير انتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير انتاج الزيتون، برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من أجل تطوير الريف من خلال تظافر جهود كل الفاعلين واندماج كل القطاعات فيها.

ومن أجل تفعيل الدعم للقطاع الفلاحي وتوحيده وتفاذي التداخل في المجالات والنشاطات المدعومة، فقد تم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين هما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية،⁵ حيث يهتمان بدعم مختلف المجالات التي تدخل ضمن الفلاحة والتنمية الريفية.

أما فيما يخص قضية العقار الفلاحي والذي يعتبر من أعقد المسائل التي تواجه تطور القطاع الفلاحي في الجزائر فقد تم وضع عدة قوانين لحل هذه المسألة من ناحية الملكية وحقوق الاستغلال والانتفاع، ولأجل محاولة زيادة مساحة الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها من التدهور والاستغلال غير العقلاني، فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والامتياز أول ما صدر كان بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 الذي يمنح حق الامتياز على أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة، حيث يعتبر عقد الامتياز عقد إداري تمنح بموجبه الدولة الأرض مقابل قيام المستفيد بالوفاء بالتزاماته، وهذا العقد يكون بصفة مؤقتة، وتبقى للدولة حرية تحديد المدة الزمنية اللازمة، حيث ينص المرسوم على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات استصلاحها من المستفيدين منها، مع التعهد بعدم بيعها، وحدد القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010 شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. إضافة إلى هذا، تم

بوزيان فتيحة وشبايكي حفيظ مليكة

تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة، أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فيفري 2011. كما ساهمت تدابير أخرى اتخذت في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري.

III. تقييم برامج الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2000-2015:

سنحاول تقييم انجازات والتائج التي تحققت في الفترة 2000-2015 المتعلقة ببرامج ومخططات الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال مجموعة من المؤشرات، كالمساحة الزراعية، اليد العاملة، الانتاج الزراعي، نسبة النمو...

1) تطور المساحة الزراعية:

تعتبر الأرض المورد الأساسي للعملية الانتاجية الزراعية، وبالتالي لعملية تأمين الغذاء للملايين المتزايدة من السكان. وقد أخذ هذا المورد يزداد أهمية في الربع الأخير من القرن الماضي، والربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بسبب عدم قدرة الأراضي الزراعية المتوافرة على تقديم الغذاء المناسب للسكان في العديد من دول العالم النامي ومناطقه المختلفة.⁶ والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوسيع مساحتها الزراعية، والجدول الموالي يبين تطورها خلال الفترة (2000-2014).

جدول رقم 01: تطور المساحة الزراعية للفترة (2000-2014) بالهكتار.

السنوات	المساحة الزراعية الكلية	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي الدائمة	الأراضي القابلة للزراعة
2000	40 888 100	8 227 440	565020	7662420
2005	42380630	8389640	878560	7511080
2008	42435990	8424760	935487	7489273
2011	42443860	8445490	944095	7501395
2014	42 888 555	8 465 040	995559	7469481

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات.

تقدر المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب 42.9 مليون هكتار أي بنسبة 18% من المساحة الكلية، وهي تضم المساحة الزراعية المستعملة إضافة للمراعي والمجاري وأراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة. أما المساحة الزراعية المستعملة فهي تقدر بـ 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 19.7% من المساحة الزراعية الكلية، وهي تضم أراضي قابلة للزراعة وأراضي دائمة. وتضم الأراضي القابلة للزراعة أراضي عشبية وأراضي مستريحة حيث تقدر مساحتها 7.5 مليون هكتار وهو ما يمثل

نسبة 17.4% من المساحة الزراعية الكلية. أما الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة والكروم والمروج الطبيعية، وتقدر مساحتها بـ 2.4% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا حسب إحصائيات 2014.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000-2014، ارتفعت المساحة الزراعية الكلية بـ 5.07%، وارتفعت المساحة الزراعية المستعملة بنسبة 2.88%، ومساحة الأراضي الدائمة ارتفعت بنسبة 76.2%، ويعود هذا لمختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، والتي شجعت على الاستصلاح لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتأمين الموارد الطبيعية، خاصة ما يتعلق بتسهيل ملكية العقار الفلاحي، من خلال برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي صدر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997، يمنح حق الامتياز على أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة بغية تشجيع الاستثمار، حيث تمنح الدولة الأرض مقابل قيام المستفيد بالوفاء بالتزاماته. وينص المرسوم على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات استصلاحها من طرف شاغليها، مع التعهد بعدم بيعها حتى لا تتم المتاجرة بالأراضي الفلاحية.⁷ ويتمثل الاستصلاح أساسا في الحفر ومعدات الري، تحسين الأراضي وزراعة أشجار الفاكهة، الكهرباء، وضع مصدات للرياح، تنفيذ طرق للوصول إلى المزارع الجديدة في المناطق الرعوية، والاستصلاح ينطوي غالبا على زراعة النباتات العلفية وتجهيز المراعي.⁸ ويهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى إلى تأمين الأراضي الزراعية وتوسيع مساحتها، فمن الناحية الاقتصادية يزداد الانتاج الفلاحي، ومن الناحية البيئية تثمن الأراضي الفلاحية ويتم الحفاظ عليها من التعرية والانجراف والتصحر، أما من الناحية الاجتماعية فيتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي. عادة يمكن زيادة عرض عنصر الأرض إما بزيادة عدد الهكتارات من دون تحسين النوعية (البعد الكمي)، أو بتحسين نوعية الأرض في الانتاج (البعد النوعي)، أو بالتداخل بينهما. ولهذا فإنه لتحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا، يمارس النشاط الزراعي عادة على ثلاثة طرق⁹:

- زيادة مساحة الأرض المزروعة (التوسع الأفقي).
- زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).
- زيادة انتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسى).

يتم التركيز في الدول المتقدمة على الطريقة الثانية والثالثة عن طريق التقدم التقني وزيادة الانتاجية، كالمهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية التي نشاهد بوادرها في منتجات الحبوب المعدلة وراثيا. أما في الدول النامية (من بينها الجزائر) لا يزال الاعتماد على التوسع الأفقي، مثل عملية تحويل أراضي المراعي والغابات إلى أراضي لإنتاج المحاصيل التي تؤدي إلى وجود عملية تغير في وضع هذه

بوزيان فتيحة وشبايكي حفيظ مليكة

الأراضي.¹⁰ لكن الاعتماد على التوسع الأفقي يحتاج أحيانا إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط استصلاح الأراضي، بل كذلك توفير حد أدنى من البنى التحتية، لذلك وجب تطوير طرق أخرى لتطوير الانتاج الزراعي، كالتركيز على الكثافة المحصولية، أو التركيز على تطوير انتاجية الأرض المزروعة (التوسع الرأسي).

(2) تطور عدد المستثمرات الفلاحية:

تتميز الزراعة بكبر رأس المال الثابت فيها، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير بتغير كمية الانتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة.¹¹ ولعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هي عزوف الاستثمارات عنه، وتجمع الشواهد التاريخية والأرقام المتعلقة بهذا الشأن على أن القطاع الزراعي كان الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، رغم حجم وأهمية استثمارات القطاع العام، والإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة، وقد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية مقارنة بالمشروعات الأخرى غير الزراعية، أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية أو لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، ولوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين خصوصا بالنسبة لعدم استقرار السياسات الزراعية وتوفر البنى الأساسية والخدمات.¹² ولعل من أسباب العزوف أيضا هو أن الاستثمار في القطاع الزراعي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، حيث يتأثر الاستثمار الزراعي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع... والتي لها دور هام في إتمام العملية الانتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار.¹³ كما يرجع ضعف الاستثمار في الزراعة إلى ضعف معدل دوران رأس المال وارتفاع معامل الخطر وعدم التأكد. وفيما يلي جدول يعرض تطور عدد المستثمرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

جدول رقم 02: تطور عدد المستثمرات الفلاحية خلال الفترة (2002-2014).

السنة	2002	2005	2008	2011	2014
عدد المستثمرات الفلاحية	1035798	1052602	1125807	1161557	1209528

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

ونلاحظ أن عدد المستثمرات الفلاحية قد ازداد في هذه الفترة بنسبة تقارب 17%، وهي نسبة قليلة، إذا ما قارناها ببقية المؤشرات خاصة زيادة المساحة الزراعية، وربما يفسر هذا بأن التوسيع

في المستثمرات الزراعية كان أكثر من إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة. فرغم التسهيلات والتحفيزات التي تضعها الدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، ما يزال الإقبال عليه متدن مقارنة ببقية القطاعات، ويرجع العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي لعدة أسباب من بينها¹⁴:

- مشكل العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظراً للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، وطول مدة الحصول عليه التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛

- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة.
- وهناك أسباب أخرى تعود في أغلبها إلى خصوصية هذا النوع من الاستثمار من ناحية ارتفاع درجة المخاطرة به وصعوبة التنبؤ بالإنتاج وموسميته، إضافة إلى نقص الوعي بأهمية القطاع الزراعي في إحداث التنمية، والنظر إليه على أنه قطاع اقتصادي من الدرجة الثانية. بالإضافة إلى الغموض الذي تعرفه المنظومة القانونية في الجزائر خاصة ما يتعلق بالعقار الفلاحي، كما أن المنظومة المصرفية والتعاملات المالية مازالت متأخرة عن الركب العالمي، إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية.

3) تطور التشغيل بالقطاع الفلاحي:

تتصف الزراعة في الدول النامية وخاصة العربية بوجود وفرة في العمالة غير الماهرة وعجز كبير في المهارات والخبرات ففي بعض الدول العربية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة كما في اليمن، ويعود السبب في نقص المهارات والخبرات الزراعية إلى الاعتبار غير الكافي الممنوح للمزارعين من حيث القيم الاجتماعية والسياسية والحوافز الاقتصادية، وخاصة الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.¹⁵ كما يعود إلى الاعتقاد السائد في البلدان النامية بأن الزراعة لا يحتاج القيام بها إلى العلم والمعرفة. وفيما يلي جدول يوضح عدد المشغلين في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

جدول رقم 03: تطور عدد المشغلين في القطاع الفلاحي للفترة 2002-2014.

السنة	2002	2005	2008	2011	2014
عدد اليد العاملة	2204989	2237867	2244147	2442632	2550713

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

وحسب الجدول نلاحظ أن عدد العمال في القطاع الفلاحي كان يرتفع من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع خلال الفترة (2002-2014) بنسبة تقارب 16%، وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع لعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي. حيث أكثر من 50% من المستثمرين يتجاوز سنهم 50 سنة، في حين نجد 16% يتراوح سنهم بين 18 و30 سنة،¹⁶ وهي نسب مقلقة تستوجب وضع استراتيجيات لجذب الشباب للقطاع الفلاحي.

كما يعاني القطاع الزراعي من أزمة في اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس وجني المنتج، حيث يحتاج القطاع إلى يد عاملة موسمية معتبرة لهاتين العمليتين. ويعود سبب التهرب من العمل الفلاحي إلى عدة أسباب، منها أنه ليس منظما، حيث ليس هناك راتب ووقت عمل محددين وانضمام إلى التأمين، والنشاط الفلاحي في الغالب موسمي، إضافة إلى أسباب اجتماعية تتمثل في عدم إعطاء الفلاح والقطاع الفلاحي قيمته الحقيقية كأى قطاع اقتصادي له دوره المهم والأساسي في التنمية وتلبية متطلبات أفراد المجتمع.

(4) الانتاج الفلاحي:

انتقلت قيمة الانتاج الفلاحي من 500 مليار دج سنة 2001¹⁷ إلى 2761 مليار دج سنة 2014.¹⁸ أي زيادة بنسبة 452.2% (طبعاً هذه الزيادة ليست صافية لأنها تضم نسبة التضخم خلال نفس الفترة)، وفيما يلي مقارنة بين ما كان مستهدفاً من كمية الانتاج لسنة 2015 وما تم تحقيقه.

جدول رقم 04: مقارنة بين ما هو مسطر وما هو محقق سنة 2015 (الوحدة: القنطار).

الفرع	الهدف المسطر ل 2015	الانتاج المحقق للموسم 2014-2015	نسبة تحقيق الهدف
زراعة الزيتون	6500000	6505000	100.07%
التمور	9601000	9701000	101.04%
الحمضيات	12479000	11801000	94.56%
البطاطا	54444000	18517000	34.01%
الحليب	3568000	1781000	49.91%
اللحوم الحمراء	5128000	2485000	48.46%
اللحوم البيضاء	4663000	2327000	49.90%

المصدر: www.madr.dz. 01/09/2015. Renouveau_Agricole_03_05_2015.

ويبدو من خلال هذا الجدول أن الأهداف في أغلبية الفروع لم يتم بلوغها، وهذا راجع لضعف كمية التساقط لهذا الموسم، حيث أن من أكبر معوقات القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر هو الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية، والتي تجعل انتاجية ومردودية القطاع الفلاحي مرهونة بكمية تساقط الأمطار.

وتعتبر الأمطار مصدراً مهماً لسقي الأراضي الزراعية، لكن ضعف وعدم انتظام تساقط الأمطار بالنسبة للجزائر وسوء توزيعها مكانياً وزمانياً شكّل عائقاً أمام تطور القطاع الفلاحي، لهذا كان لابد من التوجه إلى سقي الأراضي الفلاحية، وتخفيض الاعتماد على الأمطار في الانتاج الفلاحي.

لقد تسبب نقص التساقط في موسم 2013-2014 في آثار سلبية على الانتاجية تظهر من خلال نسب النمو السلبية المحققة في عدة فروع كما يظهر الجدول الموالي:

جدول رقم 05: نسب النمو لبعض فروع القطاع الفلاحي لسنة 2014.

الفرع	نسبة النمو
الحبوب	28.40-
البطاطا	4.32-
الكروم	9.25-
الزيتون	16.57-
العسل	7.04-
نسبة النمو الكلية للقطاع الفلاحي	0.57

المصدر: 01/09/2015. www.madr.dz. Renouveau_Agricole_03_05_2015.

نلاحظ من الجدول أن أقل نسبة نمو سجلت في فرع الحبوب باعتباره يعتمد في أغلبيته على الأمطار، في حين أن فرع البطاطا لم يشهد انخفاض كبير في نسبة النمو لأنه يعتمد في أغلبيته على السقي.

إن التساقط غير المنتظم وغير الكافي للأمطار ليس العائق الوحيد لنمو الانتاج الفلاحي، بل هناك معوقات عديدة أخرى، تحتاج إلى الوقوف عندها وكبحها، من بينها طرق الحصد التقليدية للمنتوجات والتي تؤدي إلى إضرار بالمنتوج الفلاحي كما ونوعا، وإلى إتلاف الأشجار المثمرة، وأحيانا إلى حرق المساحات الزراعية بسبب خلل في آلات الحصاد. كذلك الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية سنويا والتي تهلك نسبة معتبرة منه، وغيرها من المعوقات التي يمكن تفاديها سواء بالتوعية أو بالبحث والإرشاد الفلاحي أو حتى بدعم الفلاحين.

ولكن رغم كل هذه المعوقات تم تجاوز معدل النمو المستهدف لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث كان متوقعا معدل نمو سنوي بـ 8.33%، في حين تم تحقيق معدل نمو سنوي بـ 11%. كما تطورت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 9.3% سنة 2009 إلى 12% سنة 2015. وفيما يلي نسب نمو بعض الفروع خلال الفترة 2009-2014.

جدول رقم 06: نسبة النمو حسب الفروع في القطاع الفلاحي

الفرع	الحبوب	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البطاطا	البيض
نسبة النمو	4.2 + %	12.5 + %	12.6 + %	12.6 + %	7.5 + %

Source : Renouveau_Agricole_03_05_2015. www.madr.dz. 01/09/2015.

ما يلاحظ من الجدول أن معدل النمو كان إيجابيا خلال الخماسي 2009-2014 في كل الفروع، لكن هناك فروع شهدت معدل نمو أقل بكثير من المتوسط، منها فرع الحبوب وهذا بسبب اعتماده على الأمطار واستخدام آلات قديمة لجني المنتوج، كذلك فرع البيض وذلك بسبب الأمراض التي تصيب الدواجن والتي تحتاج إلى إجراءات وقائية وإلى توعية المربين من أجل تفاديها، وبالنسبة لفرع الحليب، فمن الأسباب التي حدثت من نسبة النمو فيه هو استيراد أبقار من أوروبا والتي لم تستطع في أغلبها التكيف مع البيئة المحلية.

IV. الأهداف المسطرة في آفاق 2019:

مخطط عمل قطاع الفلاحة لسنة 2019 جاء تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يركز على خمسة نقاط:

- الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي؛
 - التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة (المدخلات، الانتاج، الأسواق)؛
 - الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الزراعية؛
 - الري من أجل تحقيق زيادة مطردة في الانتاجية؛
 - الشمولية كضمان لمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة ولتنمية متوازنة للأقاليم.¹⁹
- سياسة قطاع الفلاحة لسنة 2019 تعتمد على ثلاثة ركائز أساسية: الزراعة وتربية الحيوانات، الغابات والأحواض المائية، والصيد البحري وتربية المائيات.²⁰ حيث نلاحظ غياب التنمية الريفية من خلال هذه الركائز بعد أن كانت أحدها في الخماسي السابق (التجديد الريفي).
- فيما يخص الزراعة وتربية الحيوانات تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة (القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضار، البقول الجافة) حسب المناطق المتخصصة فيها.²¹ أيضا تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية لسنة 2019، منها معدل نمو في القطاع الفلاحي يصل لـ 5% بقيمة انتاج تصل إلى 4300 مليار دج، تساهم في خفض الواردات بقيمة 02 مليار دولار، وزيادة الصادرات بقيمة 1.1 مليار دولار، وخلق 1500000 منصب شغل.²² كما تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الانتاج الفلاحي يلخص بعضها الجدول التالي:

جدول رقم 07: الانتاج الفلاحي المتوقع سنة 2019 (الوحدة: القنطار).

الفرع	الزيادة المحققة 2014/2009	الانتاج المحقق سنة 2014	الانتاج المتوقع سنة 2019	نسبة الزيادة المتوقعة
الحبوب	4.2%	34321780	70000000	104%
الحمضيات	/	10889000	13500000	24%
الزيتون	/	4765000	8000000	68%
الحليب	8.3%	1683000	4300000	155%
اللحوم الحمراء	12.5%	2387000	6300000	164%
اللحوم البيضاء	12.6%	2179000	5800000	166%
البطاطا	12.6%	20129000	68000000	238%
التمور	/	9344000	12500000	34%

المصدر: www.madr.dz. 01/09/2015. Renouveau_Agricole_03_05_2015.

عند قراءة الأرقام المتعلقة بكمية الانتاج المتوقع لسنة 2019، تبدو أنها طموحة جدا خاصة ما تعلق بالمنتجات الحيوانية (الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء) التي تفوق فيها نسبة الزيادة المتوقعة 150% وهوما يبين أن الوزارة الوصية ستتركز على هذه الفروع والدليل أن أحد ركائز المخطط الخماسي الحالي هو تربية الحيوانات.

لكن عند المقارنة بين نسبة الزيادة المتوقعة للخماسي الحالي والمحقة في الخماسي السابق، تبدو التوقعات كبيرة جدا جدا وغير منطقية في فروع الحبوب، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطا، خاصة إذا قارناها بما يميز هذا الخماسي من شح في الموارد المالية مقارنة بالخماسي السابق الذي شهد وفرة في الموارد المالية خاصة بالنسبة لقطاع الفلاحة.

العمل على زيادة الانتاج الفلاحي لا يكفي وحده لترقية القطاع الفلاحي، إذ يجب أن يرافق مجموعة من الإجراءات، من بينها التركيز على بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي من خلال توفير المدخلات المتمثلة في البذور والشتلات والآلات وتدعيمها بالإرشاد والبحث العلمي، أيضا توفير سبل تخزين وتسويق المنتج الفلاحي. هذا الأخير أمام تحد كبير خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 07/01/2018 الذي يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عن الاستيراد، حيث تم بموجبه تعليق استيراد 851 منتج، حيث تعتبر أغلبها منتجات فلاحية، حيث تم تعليق استيراد كل من اللحوم بأنواعها، الحليب ومشتقاته، الخضار، الفواكه، الزيتون والبقوليات. وبالتالي أصبح على المنتج الفلاحي الوطني تلبية الطلب الداخلي عليه كما ونوعا.

إن هذه الأهداف يمكن تحقيقها، كما يمكن تعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات وزيادة نسبة الصادرات من المنتوجات الفلاحية، ولكن هذا يمكن أن يتم بتجاوز العقبات والعراقيل التي تحول دون أخذ القطاع الفلاحي في الجزائر المكانة الاستراتيجية التي تناسب امكانياته، والأموال التي تصرف عليه، والتي تبوءه لأخذ ريادة التنمية في الجزائر، ومن أهم هذه العراقيل ما يلي:

- نقص الموارد المائية، مما يجعل الانتاج الفلاحي مرهونا بكميات وتذبذبات تساقط الأمطار؛
- عزوف الشباب عن القطاع الفلاحي؛
- ذهاب الدعم لغير مستحقه.

لهذا يجب العمل على ايجاد استراتيجيات وآليات لتجاوز هذه العقبات، كتفعيل الرقابة على الدعم الفلاحي، وتطوير البحث والارشاد والتكوين لاستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إضافة إلى العمل على جذب الشباب للعمل في القطاع الفلاحي، والسعي لتطوير الريف باعتباره الوعاء الحاضن للفلاحة.

خاتمة:

عرف قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر وثبة نوعية مع بداية الألفية الثالثة، حيث تم بداية وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي ركز على تطوير الانتاج الفلاحي والانتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة المساحة الزراعية، من خلال مجموعة من البرامج اهتمت بتكثيف الانتاج، التشجير، الاستصلاح، مكافحة التصحر وتطوير الزراعة الصحراوية، ثم تلاه برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي ركز على ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة والمستثمرات الفلاحية، وعلى تنمية ريفية مندمجة بتظافر جهود مختلف الفاعلين، من خلال برامج متنوعة تخص تكثيف الانتاج، البذور، السقي، والتنمية الريفية. حيث تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية.

أهم الاستنتاجات:

- زيادة التوسع في المساحة الزراعية الكلية بفضل البرامج التي شجعت على الاستصلاح إضافة إلى تسوية قضية العقار الفلاحي من خلال الامتياز؛
- زيادة عدد ومساحة المستثمرات الفلاحية بفضل آليات الدعم؛
- زيادة عدد العمال في القطاع الفلاحي لكن بنسبة صغيرة، بسبب عزوف الشباب عن العمل الفلاحي، إضافة إلى كبر سن أغلب الفلاحين؛
- زيادة الانتاج الفلاحي الذي ساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وهذا بفضل الدعم والتسهيلات الموجهة للمستثمرين الفلاحيين، كما تم تحقيق نسبة نمو معتبرة للقطاع

الفلاحي، لكن دون ما خطط له، بسبب نقص الموارد المائية وعدم انتظام تساقط الأمطار؛ إضافة إلى قدم آلات جني المحصول.

الاقتراحات:

ويطمح القطاع الفلاحي إلى مواصلة تحقيق الأهداف التي يصبو إليها في آفاق الخماسي الحالي 2014/2019، حيث تم اعتماد نموذج نمو جديد يركز على مجموعة من النقاط من بينها: الاستثمار الخاص، التكامل، الابتكار، ومشاركة مختلف الفاعلين. كما تتميز هذا الخماسي بالتركيز على فرع تربية الحيوانات، أيضا تم التنبيه لأهمية بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي. لكن ما يعاب عليه أنه أهمل التنمية الريفية رغم ما حظيت به من اهتمام في المخططات السابقة، رغم أنه لا يمكن السعي لتطوير القطاع الفلاحي بعيدا عن تطوير الريف لأنه يعتبر الوعاء الحاضن له. كذلك لازالت هنالك بعض المعوقات التي تحد من فعالية السياسات الموضوعية، وتمنع تحقيق الأهداف المخططة، وجب العمل على إزالتها حتى يتمكن القطاع الفلاحي من أن يحقق أهدافه ويقود التنمية في الجزائر، من بينها:

- توسيع الاعتماد على نظم السقي الحديثة.
- إيجاد آليات محفزة لجلب الشباب للقطاع الفلاحي عملا واستثمارا.
- الاعتماد على طرق حصد حديثة للمنتوج الفلاحي.
- تنشيط وتفعيل البحث والتكوين والإرشاد للفلاحي، وتوعية الفلاحين بكيفية حماية محاصيلهم من مختلف الآفات والأمراض التي يمكن أن تصيبها.
- الفعالية في منح الدعم.
- تدعيم بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي (المدخلات، الانتاج، المخازن، الأسواق...).
- غير أن هذا يبقى مرهونا بتطورات أزمة انخفاض أسعار البترول التي ستؤثر حتما على الميزانية العمومية وبالتالي على الميزانية الممنوحة للقطاع الفلاحي، كذلك يبقى مرهون بمدى الاهتمام الحقيقي الذي يعطى للتنمية الريفية التي لن يتطور القطاع الفلاحي دونها. أيضا يجب تغيير النظرة متوسطة المدى لسياسات الفلاحة والتنمية الريفية، والعمل على وضع استراتيجية توضح الأهداف التي يصبو إليها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية على المدى البعيد.

هوامش وإحالات:

- ¹ - آمال حفناوي: مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، 21-22 نوفمبر 2012، ص 8.
- ² Hadibi A, Chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B: Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie, Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008, p8.
- ³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004، 2005، ص 71.
- ⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، أوت 2006، ص 33.
- ⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، 30 ديسمبر 2012، ص 19.
- ⁶ - محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة-العوامل الفاعلة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 175.
- ⁷ - سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي بالجزائر - الأزمة والحلول، www.drnacer.net/fichier/17.pdf، 24/07/2013.
- ⁸ Slimane Bedrani , Algérie, l'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural, les monographies du ciheam, Edition 2008, p50.
- ⁹ - عزايي عمر، استراتيجيات التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 15.
- ¹⁰ - محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- ¹¹ - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 23.
- ¹² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 326.

- ¹³ - غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012، ص 88.
- ¹⁴ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- ¹⁵ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر-دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 39.
- ¹⁶ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-واقع وآفاق، ماي 2012، ص 20.
- ¹⁷ - مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ¹⁸ Renouveau_Agricole_03_05_2015. www.madr.dz. 01/09/2015.
- ¹⁹ http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Objectifs_de_developpement_des_filieres_strategiques_de_l_Agriculture.pdf 12/01/2018
- ²⁰ http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/PLAN_D_ACTION_FELAHA_2019.pdf 12/01/2018
- ²¹ http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agricoles.pdf 12/01/2018
- ²² http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/PLAN_D_ACTION_FELAHA_2019.pdf 12/01/2018